وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES

الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي
D.G.E.L.F
DIRECTION GENERALE DES ETUDES ET DE LA LEGISLATION FISCALES

2 - جويلية 2014

1009

من وزير الاقتصاد والمالية

إلى

الموضـــوع: حول معلوم انجرار الملكية
المرجـــــع : مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 20 جوان 2014

لقد أفدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنكم أبرمتم بتاريخ 26 ماي 2014 عقد بيع مع السيدة اقتنيتم بمقتضاه العقار المتمثل في الشقة رقم من العمارة الكائنة بعدد موضوع الرسم العقاري عدد .

كما أفدتم أنه وبمناسبة تقديم العقد المذكور لإجراء التسجيل تمت مطالبتكم بدفع المعلوم التكميلي بعنوان انجرار الملكية المحدد بـ3% وذلك علاوة على معلوم التسجيل المحدد بـ5% ومعلوم الترسيم العقاري المحدد بـ1%، فطلبتم معرفة هل يخضع عقد الإقتناء المذكور لمعلوم انجرار الملكية مبيّنين أن عقد الإقتناء يتضمّن مراجع تسجيل كتب الهبة المسجل بالقباضة المالية بأريانة بتاريخ 12 مارس 2009 والذي بمقتضاه انجرت ملكية المبيع للبائعة.

وجوابا، يشرّفني أن أحيطكم علما بما يلي :

طبقا لأحكام العدد 10 من التعريفة الواردة بالفصل 20 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي تخضع عقود العدول أو عقود خط اليد المتضمنة لنقل بمقابل لملكية والتي لها مساس بالوضعية القانونية للعقارات والتي لا تنص على ما يثبت دفع معاليم التسجيل المتعلقة بآخر عملية نقل بمقابل أو بالوفاة إلى معلوم تكميلي محدد بـ3%.

وحيث أن مراجع انجرار الملكية المضمنة بعقد البيع تتمثل في مراجع تسجيل عملية الهبة التي تعتبر نقلا بدون مقابل، فهي لا تثبت الإنجرار الجبائي لملكية العقار موضوع التعاقد.

موقع الواب : www.impots.finances.gov.tn Site web
الفاكس : 71.790 550 Fax
الهاتف : 71.784 700 / 71.790 504 Tél
العنوان : 15 نهج عبد الرحمان الجزيري 1002 تونس
Adresse : 15 rue Abderhmane Eliaziri 1002 Tunis

غير أنه وباعتبار أن عقد البيع المذكور تضمّن التنصيص على ما يفيد دفع معاليم التسجيل المتعلقة بآخر نقل بمقابل والمتمثلة في هذه الحالة في عملية النقل السابقة لعقد الهبة حيث أن ملكية المبيع انجرت للواهب بمقتضى عقد شراء مسجل بالقباضة المالية بتاريخ 27 مارس 1962 التأشيرة 421 فردي، فإن معلوم انجرار الملكية المحدد بـ3% لا يكون مستوجبا على عقد البيع المبرم بتاريخ 26 ماي 2014.

وتقبلوا، سيـــــدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسّــلام
عن وزير الاقتصاد والمالية وبتفويض منه
المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي